العلاقات الليبية المالطية ١٩٦٩-١٩٨٠

أ.م.د. نبيل عكيد محمود المظفري
جامعة كركوك – كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص

يشكل البحر الأبيض المتوسط نقطة اتصال مهمة بين ليبيا ومالطا مما أسهم في إيجاد نوع من العلاقات الخاصة بينهما، فضلاً عن تأثر البلدين بالأحداث التي شهدتها المنطقة خلال المراحل التأريخية المختلفة من استعمار واحتلال وأطماع.

بعد حصول مالطا على نوع من الاستقلال الذاتي في سنة ١٩٢١، ونيل ليبيا استقلالها في نهاية سنة ١٩٥١، برزت ملامح العلاقات السياسية بين الطرفين، وتبعت ذلك علاقات اقتصادية واجتماعية متنوعة، وشهدت انتعاشاً أكبر بعد أن أطاحت مجموعة عسكرية بالنظام الملكي في ليبيا سنة ١٩٦٩، بقيادة معمر القذافي (١٩٦٩-٢٠١١). فقد حرص النظام الجديد على التخلص من النفوذ الغربي، ولاسيما تلك المتعلقة بالقواعد العسكرية البريطانية والأمريكية في كلا البلدين.

قدمت ليبيا مساعدات مجزية لمالطا، وفتحت قنوات الاتصال المختلفة معها، بعد المفاوضات التي أجرتها مالطا مع بريطانيا لإنهاء الوجود العسكري البريطاني على أراضيها. وحتى تمكنها من تحقيق ذلك، كان على ليبيا تقديم يد العون لها. فقد كانت العلاقات في أَوجِها خلال السبعينيات من القرن العشرين.

كانت سنة ١٩٨٠، بداية التوتر الفعلي بين البلدين مع بروز مشكلة الجرف القاري من جديد بسبب عدم الوصول إلى حل بينهما يرضي الطرفين خلال الفترة السابقة.

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور، تناول المحور الأور تمهيد تاريخي عن الرابط التاريخي بين ليبيا ومالطا إلى قيام ثورة ١ أيلول ١٩٦٩. فيما تناول المحور الثاني العلاقات السياسية بين البلدين من الثورة الليبية سنة ١٩٦٩ حتى سنة ١٩٨٠، حيث برزت قضية الجرف القاري واعتبرناها القفلة التاريخية لمدة البحث كون هذه القضية تمتد حتى سنة ١٩٨٤. اما المحور الثالث، تطرق الى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات ١٩٦٩-١٩٨٠.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، مالطا، القذافي، البحر الأبيض المتوسط، مينتوف

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

The Libyan – Maltese Relations 1969-1980

Assist Prof Dr. Nabeel Akeed M. Al-Muzaffari
Kirkuk University - College of Education for Human Sciences

Abstract

The Mediterranean Sea constitutes an important point of contact between Libya and Malta, which contributed to the creation of a kind of special relations between both. In addition, the two countries were affected by the events in the region during the various historical stages of colonization, occupation and ambitions.

After Malta obtained some kind of autonomy in 1921, and after Libya gained its independence at the end of 1951, features of the political relations emerged between the both countries, followed by various economic and social relations. The relations witnessed a greater recovery after a military group, led by Muammar Gaddafi (1969-2011), had overthrown the monarchy in Libya in 1969. The new regime was keen to get rid of Western influence, especially those related to British and American military bases in both countries.

Libya provided rewarding aids to Malta, and opened various channels of communication with it, after Malta had negotiated the end of the British military presence on its territory. To achieve this, Libya had to lend Malta a helping hand. The relationships were at their height during the seventies of the twentieth century.

The actual tension between the two countries began in the year 1980 following the emergence of the continental shelf problem again due to the failure to reach a solution that satisfies both countries during the previous period.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

إشكالية البحث

شهدت العلاقات بين ليبيا ومالطا خلال الفترة المعاصرة تطورات كبيرة منذ سنة ١٩٦٩، تحكمت بها الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية، ولدت علامات استفهام لابد من الإجابة عنها، فجاءت هذه الدراسة من خلال منهجية السرد التاريخي واستقراء النصوص وتحليلها، للوصول إلى الأهداف والعوامل التي تحكمت في تقاربها حيناً وتوترها حيناً آخر للإجابة عنها.

تمهيد: العلاقات التاريخية

تشغل ليبيا ساحلاً طويلاً من البحر الأبيض المتوسط (حوالي ١٩٠٠ كم)، وتتوزع على امتدادها عدة موانئ ومرافئ مهمة، وبذلك فإن ليبيا تقابل عدة دول أوروبية مثل: اليونان وإيطاليا[١]، ومالطا هذه الجزيرة التي كانت تشكل نقطة مهمة في استراتيجية دول حوض البحر الأبيض المتوسط، لاسيما الاستعمارية منها. فقد كانت طرابلس الغرب حاضرة في الفكر الاستعماري الإيطالي، ومالطا تشكل نقطة استراتيجية مهمة للوصول إليها[٢].

وقع شمال إفريقيا خلال المدة ١٥٠٥-١٥١٠، تحت السيطرة شبه الفعلية للإسبان، بعد تراجع قوة النفوذ الإسلامي في تلك المنطقة. وكانت مدينة طرابلس الغرب من المدن المهمة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، التي وقعت بيد الاسبان، ونتيجة لحروب الاسبان المستمرة، وظهور قوة دولية منافسة لهم في البحر تتمثل بالدولة العثمانية، آثروا تسليم المدينة إلى فرسان القديس يوحنا المعروفين بفرسان مالطا[٣] في سنة ١٥٣٥، وكان ذلك أول وجود عسكري لمالطا على الارض الليبية، واستمر فرسان مالطا يحكمون طرابلس حتى تمكن العثمانيون من طردهم في سنة ١٥٥١[٤].

وقد تطورت العلاقات الاقتصادية مع الدول الأوروبية ولاسيما الممالك الإيطالية ومالطا، ففي مطلع القرن السابع عشر، أصبح ميناء طرابلس أكثر استقبالاً لسفن تلك الممالك من الموانئ الأخرى في شمال إفريقيا، إذ ازدحم بسفنها التجارية ، نتيجة لحصولها على ضمانات تكفل لها الأمان مقابل رسوم معينة[٥]. وقد تطورت علاقات طرابلس الغرب بمالطا إبان الحكم القرمانلي (١٧١١-١٨٣٥)، وبعد سقوط حكمهم في سنة ١٨٣٥ على يد العثمانيين، التجأ حاكم مدينة بنغازي القره مانلي عثمان باشا إلى مالطا في سنة ١٨٣٦ مضطراً، بعد أن سيرت الدولة العثمانية جيشها إلى المدينة، ولم يسلم نفسه للعثمانيين، بل آثر اللجوء إلى مالطا، مما يدل على حسن العلاقات التي كانت تربطها بمالطا[٦].

أعاد العثمانيون تنظيم الولاية من الناحية الإدارية، وشمل ذلك النظام البريدي أيضا، ففي عام ١٨٦١ فتحت الإدارة البريطانية خط تلغراف بين طرابلس الغرب ومالطا[٧]. وقامت شركة البرق الشرقية التي تعود ملكيتها لبريطانيا، بمد خطوط البرق وكابلاتها الجديدة من جبل طارق إلى مالطا ومنها إلى طرابلس الغرب[٨].

إن وقوع مالطا على خط الملاحة البحرية بين أوروبا وطرابلس الغرب، أسهم في أن يكون معظم النشاط التجاري الأوروبي يمر عن طريقها. فمثلاً إنَّ البضائع القادمة من النمسا وبلجيكا إلى طرابلس الغرب كانت تحول إلى مالطا ومن ثم تقوم شركة باتشي المالطية بنقلها إلى الموانئ الليبية[٩]، فقد كانت نسبة كبيرة من الصادرات والواردات الليبية تأتي من مالطا، أو من خلالها، وقد شملت الواردات المنتجات الصناعية والأخشاب والمواد الغذائية والأسلحة والعطور والزجاج وغيرها، بينما اقتصرت الصادرات في الغالب على الثروة الحيوانية (الماشية) [١٠].

منحت بريطانيا الجزيرة حكما ذاتياً في سنة ١٩٢١، على أساس ديني، واحتفظت لنفسها بالسيطرة على الشؤون الخارجية والأمور العسكرية، لكن بريطانيا عادت وسحبت ذلك منها في سنة ١٩٣٣، لرفض المالطيين فرض اللغة الانكليزية عليهم، وعادت كمستعمرة من جديد. وفشلت دول المحور من السيطرة عليها إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وتكريما للمقاومة التي ابداها الشعب المالطي في تلك الحرب، تم منحها الحكم الذاتي في سنة ١٩٤٧، واستمر ذلك حتى سنة ١٩٥٩، إذ تم إلغاؤه، لكنها استعادته في سنة ١٩٦٢، واستمر ذلك حتى نالت استقلالها في ٢١ ايلول ١٩٦٤[١١]. ومن المفيد قوله هنا، إن هذا الاستقلال لم يُنهِ الوجود العسكري البريطاني في الجزيرة، بل استمر متمثلاً بقواعد عسكرية بموجب معاهدة أبرمت بين الطرفين مع إعلان الاستقلال، مقابل مساعدة سنوية توازي (٤٠) مليون دولار[١٢].

حرصت ليبيا على ترتيب علاقاتها الخارجية بعد استقلالها في أواخر سنة ١٩٥١، وكانت لمالطا أهميتها في تلك العلاقات، ففتحت لها سفارة فيها في سنة ١٩٥٢، الأمر الذي قوبل بترحيب من قبل مالطا، التي سارعت في فتح سفارة لها في طرابلس سنة ١٩٥٣ [١٣]، وقفت ليبيا مع مالطا اقتصاديا، منذ سنة ١٩٦٤، ويؤكد رئيس وزراء مالطا مينتوف (Mintoff)[١٤] في مقابلة صحفية مع مجلة الوطن العربي في شهر كانون الأول من سنة ١٩٨٠، أن ليبيا انتهجت سياسة اليد الممدودة تجاه بلاده، وترسخت تلك العلاقة مع وصول الرئيس الليبي معمر القذافي إلى السلطة في سنة ١٩٦٩[١٥].

كان القذافي شديد الحساسية تجاه القواعد الأجنبية المنتشرة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وأن فكرة إخلاء المنطقة من القوى العسكرية الأجنبية، لم تكن وليدة لحظة الثورة، وإنما من أسبابها، ويذكر أحد زملاء القذافي بأنه كان ذات يوم مع القذافي على ضفاف البحر في منطقة الخمس سنة ١٩٦٣، وهما يتأملان طراداً بحريا بريطانيا، فقال القذافي: إن "هذا البحر كان عربياً وسيعود عربياً .. سوف ترى"[١٦].

لقد كان للبُعد البحري الليبي أثر مهم في العلاقات الليبية الأوروبية، تداخلت السياسة فيها مع الاقتصاد، فقد كانت أوروبا الغربية وسوقها المشتركة، تُعد المورد الأول لنفطها وبنسبة (٩٠%)،

وكذلك الحال بالنسبة لوارداتها، وعلى هذا الأساس فان لليبيا إمكانية ممارسة دور سياسي حيوي في قضايا المنطقة، ومنها قضية استقلال مالطا، وأمن البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن قضية الشرق الأوسط المركزية المتمثلة بالقضية الفلسطينية[١٧].

العلاقات السياسية

إن العلاقة بين ليبيا ومالطا لم تكن متكافئة من حيث المساحة والسكان والموارد الاقتصادية، لكن أهمية الموقع الجغرافي، وكذلك اشتراكهما في بعض النقاط المهمة ويأتي في مقدمتها الرغبة في التخلص من النفوذ الأوروبي والغربي بشكل عام، أوجدت أرضية مناسبة للتقارب السياسي والاقتصادي بين البلدين.

كانت مالطا تُعد قاعدة بريطانية مهمة في المنطقة. وأنَّ حركة الطيران الليبي التي كانت بريطانيا تتحكم بها كانت تدار من مالطا، ولم تنتهِ تلك التبعية إلا بقيام ثورة الفاتح من أيلول سنة ١٩٦٩[١٨]، وكانت الحكومة المالطية برئاسة جورج أوليفييه (George Olivier)، سباقة في الاعتراف بالثورة الليبية التي أطاحت بالملك إدريس السنوسي (١٩٥١-١٩٦٩) في البلاد[١٩]. وقد أبلغ وكيل وزارة الخارجية المالطية في ٨ أيلول ١٩٦٩، القائم بالأعمال الليبية في مالطا قرار الحكومة المالطية الاعتراف بالنظام الجديد في ليبيا[٢٠].

افتتحت ليبيا سفارتها في مالطا رسمياً في سنة ١٩٧٠، واتخذت هذه السفارة موقعا بارزا في منطقة دراغو (Drago) التي تعد من المناطق الاستراتيجية في الجزيرة[٢١]. مما يدل على الاهتمام الليبي بمالطا. وقد تطورت العلاقات مع انتخاب دوم مينتوف رئيسا للوزراء في مالطا في حزيران ١٩٧١، وأصبحت ليبيا مصدرا مهما للمساعدات الخارجية التي كانت مالطا تحصل عليها[٢٢]. ونقلت صحيفة نيويورك تايمز (New York Times) خبراً من مصادر دبلوماسية مرموقة، مفاده أنَّ مالطا وافقت في أيلول ١٩٧١، على قرض ليبي قدره (١٢) مليون دولار، بعد أن رفضت عرضا سوفيتيا بالمساعدة في وقت سابق[٢٣].

من الجدير بالذكر، كان هناك حزبان رئيسان يتنافسان على السلطة في مالطا هما الحزب الوطني (PN) و وحزب العمال المالطي (MLP)، فقد كان الأول متضامن كلياً مع الغرب، في حين كان الثاني ينتهج سياسة عدم الانحياز، ويؤكد على سيادة مالطا[٢٤]. ومن الواضح أن الأخير كان أقرب إلى ليبيا من الأول، كونه حزب اشتراكي، يميل إلى التخلص من النفوذ الغربي، وهذا يتوافق تماماً مع الرؤية الليبية الجديدة التي انتهجها قادة ثورة الفاتح.

أكد رئيس الحزب دوم مينتوف الذي انتخب رئيساً للوزراء في حزيران ١٩٧١، بعد فوز حزبه في الانتخابات، بأن بلاده لا تزال أشبه بإقطاعية لبريطانيا وحلف شمالي الأطلسي، وبالتالي فإنها ليست دولة مستقلة حقيقية[٢٥].

عمل مينتوف على مغازلة ليبيا لكسب ودها، عبر الترويج بأن أصول سكان مالطا تعود إلى شمال إفريقيا، فقد كان يرى أن ليبيا تُعد ورقة رابحة لابتزاز الغرب في سعيه للحصول على مساعدات مالية لبلاده، وسط معارضة داخلية شديدة ضد هذا التوجه التي كانت تنظر بريبة تجاه تلك العلاقة، فضلاً عن الموقف الأمريكي المعارض للتقارب المالطي الليبي إذ عدت ذلك ابتعادا عن دائرة نفوذ حلف شمالي الأطلسي. إلا أن مينتوف لم يكترث لذلك، وأن علاقته بليبيا شجعته على مطالبة بريطانيا لدفع أموال أكثر لقاء تأجيرها للقواعد العسكرية أو مغادرتها. ولم يكن أمام بريطانيا سوى الاستجابة بزيادة تلك الأموال[٢٦]. وحاولت بريطانيا بتلبيتها الطلب المالطي، قطع الطريق على ليبيا، لإخراجها من دائرة نفوذها.

كانت ليبيا في مقدمة الدول التي قدمت يد العون إلى مالطا، فقد استجابت إلى الدعوة التي وجهها مينتوف إلى الدول كافة لاسيما دول حوض البحر الأبيض المتوسط، باستثناء (إسرائيل)، طلب خلالها ارسال بعثات عسكرية، واقامة مشاريع، واستجابت كل من ليبيا والجزائر وإيطاليا وفرنسا، في حين امتنعت دول اخرى. ويبدو ان الدول العربية، التي تحفظت في اقامة علاقات مع مالطا يعود إلى الحضور القوي لليبيا في مالطا، إذ كانت أغلب الدول العربية ليس على وئام مع ليبيا في عهد الرئيس القذافي[٢٧].

وضمن سياسة تطبيق الوعود الليبية تجاه مالطا، فقد زار ليبيا وفد مالطي في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧١، واستمرت الزيارة ثلاثة أيام، أجرى خلالها محادثات بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وأعقبتها زيارة لرئيس الوزراء المالطي في كانون الأول من السنة نفسها، وتحدث مع الرئيس معمر القذافي في المواضيع المشتركة التي تخص البلدين والتعاون الاقتصادي، وقد وصل إلى مالطا في ٢ كانون الثاني ١٩٧٢، مجموعة من الفنيين العرب عن طريق ليبيا[٢٨].

كان الوقت مبكرا لتتخلص مالطا من قيود بريطانيا، إذ كانت لا تزال بحاجة إلى الأموال التي كانت تحصل عليها مقابل وجودها العسكري على أرض الجزيرة، على الرغم من المساعدات التي حصلت عليها، أو تلك التي وُعِدت بها، لتكون قوية في مفاوضاتها حول جلاء القوات البريطانية. اضطرت على إثرها توقيع اتفاقية في آذار ١٩٧٢ مع بريطانيا، أمدها سبع سنوات لاستخدام القواعد العسكرية من قبل القوات المسلحة البريطانية، مقابل إيجار سنوي يبلغ (١٤) مليون جنيه استرليني، وقد ساعدت الاتفاقية أيضا على تشغيل أكثر من أربعة آلاف مواطن مالطي، فضلاً عن تقديم حلف الناتو بعض المساعدات المادية لقاء استفادة قواته من القواعد العسكرية على الارض المالطية، وعدت مالطا من جانبها الاتفاقية صفقة تجارية[٢٩].

ترى ليبيا أن حوض البحر الأبيض المتوسط ذات أهمية كبرى في سياستها العسكرية والسياسية، ودعت ومنذ وقت مبكر من ثورة الفاتح من أيلول، إلى تحويله إلى "**بحر سلام**" محايد من خلال

تفريغه من الاساطيل الحربية، والمنشآت العسكرية الأجنبية، ولاسيما قواعد منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، وكررت ليبيا هذه الدعوة في مؤتمر حركة عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر سنة ١٩٧٣، وأيدتها في حينها كل من تونس والجزائر، وكانت ليبيا تنظر إلى مالطا كحجر أساس لتنفيذ هذه الفكرة، نتيجة للمفاوضات التي أجرتها مالطا مع بريطانيا، فقد كانت لبريطانيا عدة قواعد عسكرية على الأراضي المالطية، ولليبيا خلال هذه المدة كانت على استعداد تام لتقديم المساعدات لمالطا كي لا تكون اسيرة الشروط البريطانية، وتعهدت بأن لا تكون مالطا محطة لنقل المساعدات الغربية إلى (إسرائيل)، كما حدث في سنتي ١٩٥٦ و١٩٦٧ إبان الحروب العربية (الإسرائيلية)[٣٠]. ويبدو أن ليبيا ومالطا مع بداية وصول مينتوف للسلطة، كانتا ترغبان في تحقيق اتحاد بينهما للمصالح المشتركة وحاجتهما إلى بعضهما البعض، إذ ذكر القذافي أن مينتوف اقترح عليه الاتحاد مع ليبيا[٣١]. وتذكر بعض المصادر بان القذافي هو من عرض الوحدة مع مالطا، فقد كان يرى أن مالطا عبارة عن جزيرة عربية، خضعت للحكم العربي لمئات السنيين، إلا ان مالطا رفضت ذلك العرض تحت ضغط الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا[٣٢].

من الواضح أنَّ فكرة الوحدة وطرحها في تلك الفترة، لا تتعدى الحدود الزمنية التي طرحت فيها، كونها لا تلقى قبولاً سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وما هي إلا رسالة أراد منها الرئيسان الليبي والمالطي، عدم ارتياحهما للوجود الأجنبي في المنطقة.

ومن السهل التأكد من ذلك من خلال الحديث الذي أدلى به الرئيس الليبي في مقابلة صحفية في ١١ نيسان ١٩٧٤، في اجابته على سؤال مراسل صحيفة النهار اللبنانية، إذ قال: "**ان ذلك لم يكن عرضا. أي انني لم اتصل بمينتوف او ابعث اليه بموفد يحمل عرضا بان تقام وحدة بين ليبيا ومالطا. كل ما في الأمر انه قبل فترة طويلة كنت اتحادث مع مينتوف في شؤون كثيرة، وخلال الحديث وردت مسألة الوحدة في شكل عابر، كان مينتوف يتحدث عن اللغة العربية وكيف ان عددا كبيرا من المالطيين يتحدثون بها، وكان يتحدث عن البرنامج العربي التي تبثه إذاعة مالطا، وأشار إلى ان المالطيين يتباهون بان اصلهم من الفينقيين، وان مالطا كانت معسكرا للمسلمين عندما فتحوا جنوب أوروبا واتخذوا منها جسرا لتنفيذ عملية الفتح. وأضاف ان الحديث كان مجرد تبادل خواطر ... وخلال الحديث قال مينتوف: في المدى البعيد وفي حال توحد الدول العربية فان انتماء مالطا إلى العرب اقرب من انتمائها إلى أي بلد آخر. فنحن على مسافة اميال من ليبيا، ومشاعر المالطيين متجاوبة مع المشاعر العربية. وانتهى الحديث عن تبادل الخواطر فقط لا غير**"[٣٣].

والجدير بالذكر، أن ليبيا كانت تعمل خلال هذه الفترة من أجل التخلص من القواعد البريطانية والأمريكية الموجودة على أراضيها، على الرغم من أن ثورتها كانت حديثة العهد، إذ عَدّ قادة ثورة

الفاتح موضوع القواعد الأجنبية من اولويات التحرر من القيود الغربية وموروثات العهد الملكي (١٩٥١-١٩٦٩). وحتى تعزز هذه العلاقة بين البلدين، فقد زار القذافي مالطا عدة مرات، كانت اولها في تشرين الثاني من سنة ١٩٧٣[٣٤].

أكد القذافي على ضرورة حضور بلاده والدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، أسوة بمالطا والجزائر في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (CSCE)[٣٥]، لما يشكل من أهمية بالنسبة لهذه الدول من الناحية الأمنية[٣٦]، والمزمع عقده في العاصمة الفنلندية هلسنكي في تموز سنة ١٩٧٣، إذ قال بهذا الصدد في مؤتمر صحفي: "**إما كوننا نحن دولة من البحر الأبيض المتوسط هذا يجعلنا مهتمين جداً بقضايا البحر الأبيض المتوسط، ونحن نطلب دائما ان تحذوا كافة الدول الأوروبية حذو يوغسلافيا في التحرر من نفوذ الشرق والغرب والخروج من المعسكرات الكبيرة**"[٣٧].

كانت مالطا في ظل حكم حزب العمال المالطي، تسير بخطوات واثقة نحو السيادة الكاملة، إذ أُعلِن عن قيام جمهورية مالطا في ١٣ كانون الأول ١٩٧٤، ضمن الكومنولث البريطاني[٣٨]. وبعد أيام قليلة، وتحديدا في ٢٠ من الشهر نفسه، زار القذافي مالطا، وافتتح خلالها المعهد الثقافي العربي الليبي في العاصمة المالطية فاليتا، وقام بعدة جولات في الموانئ المالطية، وبعد يومين من انتهاء الزيارة، اتفق الجانبان في ٢٢ كانون الأول ١٩٧٤، على إقامة روابط ثقافية وفنية واقتصادية[٣٩]. وكان رئيس وزراء مالطا قد منح الوسام المدني الأعلى في البلاد للرئيس الليبي في سنة ١٩٧٥، ووجه له دعوة لزيارة بلاده [٤٠].

تأخر القذافي في تلبية الدعوة حتى ايار سنة ١٩٧٦[٤١]، وأكد خلال زيارته أنَّ الغرب لم يهتموا بمالطا خلال السنوات التي استعمروها، بل جل اهتمامهم تركز على مصالحهم، ولاسيما ما يتعلق بالأمور العسكرية، وأعرب عن أمله بأن تتخلص مالطا خلال السنوات القريبة القادمة من القواعد العسكرية الأجنبية على أرضها؛ كونها ليست بحاجة إلى علاقات مع الغرب، وأن ليبيا ستكون خير عون لها، أياً كان الحزب الفائز في الانتخابات المالطية، وفي الوقت ذاته، حذر القذافي من المخاطر التي ستنتج إن تحالفت مالطا مع حلف الناتو، وإن ليبيا لن تنظر بعين الرضا لأي حكومة مالطية تسعى إلى ذلك، ووعد بإقراضها ثلاثة ملايين دولار[٤٢]. ووصف القذافي أهل مالطا بأنهم اخوة لهم في الدم، ويرجعون في أُصولهم للعرب، وشارك في المسيرة الجماهيرية لحزب العمال المالطي (MLP) في سنة ١٩٧٦[٤٣].

وعد القذافي بمساعدة مالطا اي كان الحزب الذي سيفوز بالانتخابات سواء أكان حزب العمال أو الحزب القومي أو أي قوة سياسية أخرى، في حال عدم تجديد اتفاقية الدفاع مع حلف شمالي الأطلسي، وكان الناتو يخشى تقديم تسهيلات عسكرية ليبية تأتي اليها من الاتحاد السوفيتي تُمكنها من السيطرة على البحر الأبيض المتوسط، وذكر القذافي بان دولاً تسعى إلى إحياء الخلافات بين

دول المنطقة وهي خارج مداراتها[٤٤]. والقذافي من دون شك كان يقصد الدول الغربية ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، عندما قال بعض الدول في المناطق التي لا تقع ضمن مداراتها.

يبدو أن موضوع القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة على أراضي عدد من دول البحر الأبيض المتوسط، كان المحور الأساسي في علاقات ليبيا معها، فقد كان القذافي يؤكد مرارا وتكرارا على ضرورة تحييد البحر من خلال سحب القوى الكبرى لأساطيلها وقواعدها في المنطقة.

في زيارة الرئيس اليوغسلافي تيتو إلى طرابلس في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٧، أكد الرئيسان على أن الأمن الأوروبي مرتبط ارتباطا وثيقاً بأمن حوض البحر المتوسط، وطالبا بتصفية القواعد الأجنبية في دول الحوض، حتى يتحول إلى بحيرة سلام لما في ذلك من خير لشعوب المنطقة والعالم بأسره[٤٥]. وكانت مالطا تشكل أهم نقطة استراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، تتواجد فيها قواعد عسكرية أجنبية، وبخاصة القواعد البريطانية وحلف الناتو.

إن فوز حزب العمال المالطي في الانتخابات، زاد من فرصة تعزيز العلاقات بين البلدين، نظراً للعلاقة المتميزة بين رئيسه مينتوف والقيادة الليبية. لكن اكتشاف النفط في الجرف القاري[٤٦]، الممتد بين البلدين في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، تسبب في ظهور مشكلة بينهما وتوتر العلاقات في بعض الأحيان. وحاولت ليبيا أن تتعامل دبلوماسيا مع القضية لوجود احتمالات بانخفاض مستويات الإنتاج للنفط الليبي في المناطق البرية من البلاد، فاتبعت سياسة المماطلة في حسمها على الرغم من أن جذورها تعود إلى سنة ١٩٧٣[٤٧]. ومن الوارد أن يعود الموقف الليبي إلى رغبتها في التأكد من احتياطاتها النفطية، من جهة، وإبقاء مالطا تحت رحمتها، للحيلولة دون دخولها في الفلك الغربي من جهة أخرى[٤٨]. لاسيما ان الطرفين قد وقعا اتفاقاً في ٢٣ ايار ١٩٧٦ لإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي[٤٩]، وتم توقيعها من قبل وزير التنمية المالطي ويستين آبيلا (Wistin Abela) ووزير الدولة الليبي لشؤون مجلس قيادة الثورة طاهر شريف بن عامر[٥٠]. وقد ربطت ليبيا تنفيذ الاتفاق بمصادقة مؤتمر الشعب العام الذي ماطل بدوره في المصادقة عليه[٥١]، الأمر الذي حال من وصول الطرفين إلى حل لخلافاتهما على المياه الإقليمية لكل منهما (خلال مدة البحث)[٥٢].

ويبدو أن مشكلة الجرف القاري، لم تشكل عائقاً كبيراً أمام العلاقات بين البلدين، ففي سنة ١٩٧٨، حل القذافي ضيفا على حزب العمال المالطي، والتقى خلال الزيارة، بجماهير الحزب، وزار عدة مناطق، من بينها جزيرة جوزو (Gozo)[٥٣]. وخلال هذه الزيارة وفي إطار تقوية العلاقات بين البلدين، افتتح القذافي مع الزعماء المالطيين عدد من المشاريع المشتركة، مثل: الكلية الليبية، ووضع حجر الأساس لمسجد كورادينو (Corradino)، وسميت الحديقة المحيطة بالمسجد باسم

القذافي، كما قدمت ليبيا مساعدات عسكرية لمالطا منها زوارق حربية ومروحيات عسكرية، وتمركزت وحدة عسكرية في مالطا لتقديم بعض المساعدة للقاعدة العسكرية[٥٤]. وعموما كانت هذه المدة تُعد بداية سياسية مهمة للتقارب بين البلدين، أطلق عليها مينتوف (إخوة الدم) في اجتماع بجامع كورادينو الذي تديره مؤسسة ليبية[٥٥].

كانت مالطا تشكل نقطة مهمة في السياسة الليبية، فقد كانت موضع مباحثات المؤتمر الشعبي العام الليبي، وأشارت وثيقة بريطانية مؤرخة في ٦ تشرين الثاني من سنة ١٩٧٨، إلى أن رئيس وزراء مالطا ناشد المؤتمر في ٣١ تشرين الأول ١٩٧٨، للمساهمة في دعم مالطا مالياً، وكانت مالطا تتطلع للحصول على (٢٨) مليون دولار في سنة ١٩٧٩ من ليبيا. ومن المتوقع أن تتخذ ليبيا قرارات في منتصف شهر تشرين الثاني بشأن المساعدات التي ستقدمها لمالطا مستقبلا، وأكدت الوثيقة على ان ليبيا ستقدم مساعدات كبيرة لمالطا في حالة عدم وجود رد على التنسيق لمحادثات ثنائية بين بريطانيا ومالطا، مما يعيد التوتر في العلاقات، كما كان الحال في سنة ١٩٧٢[٥٦]، لاسيما أن ليبيا تسعى إلى دعم مالطا للتخلص من القواعد العسكرية الأجنبية، وتحرير مالطا من النفوذ البريطاني[٥٧]. والزيارات المستمرة لرئيس الوزراء المالطي لطرابلس تؤكد ذلك.

نبه القذافي أعضاء المؤتمرات الشعبية، إلى أهمية مالطا من الناحية الاستراتيجية، فضلا عن اعتبارها نقطة رخوة، ممكن استغلالها من قبل القوى الكبرى، أو اليهود، وسيشكل ذلك عاملاً سلبيا على المصلحة القومية للبلاد، وجاء ذلك خلال حديثه حول جدول اعمال المؤتمرات الشعبية التي تبدأ في ٢١ تشرين الأول ١٩٧٨، إذ أكد على أن جلاء القوات البريطانية عن قواعدها العسكرية بمالطا في اذار سنة ١٩٧٩، ستحرم البلاد من وارد مالي يقدر بـ (١٤) مليون جنيه، وتسريح حوالي خمسة آلاف عامل مالطي، وهذا سيترك مجالاً لدول كبرى أخرى أن تحل محل بريطانيا، وتكون شوكة في ظهر الشعب الليبي. وقال: "**مالطا قريبة اي طائرة تطلع منها تقدر تضرب اي مدينة من المدن الليبية ما جاء الاستعمار من الغرب للبلاد العربية إلا وقد مر على مالطا ... إن كنتم تريدون حماية ظهركم ادعموا مالطا**"، وقد اقترح بان يتم دعوة رئيس وزراء مالطا أو احد وزراء بلاده لزيارة ليبيا ليتحدث عن ظروف مالطا في الاذاعة الليبية، أو في المؤتمرات الشعبية[٥٨]. ولمح القذافي إلى أن مالطا بعد أن تتحرر من القواعد الأجنبية ستلجأ إلى أصدقائها وحلفائها لطلب المساعدة، مذكراً بأن الليبيين هم أقرب الناس إلى المالطيين[٥٩].

بعد حديث القذافي حول جدول أعمال المؤتمرات الشعبية، والاشارة إلى أهمية مالطا وضرورة مساعدتها والاستماع إلى القيادة السياسية في مالطا، ومعرفة ظروفها، زار مينتوف طرابلس في ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٨، واستمرت الزيارة ثلاثة أيام، التقى خلالها القذافي لمرة واحدة، وحضر عدداً من اجتماعات المؤتمرات الشعبية العامة (١٠/٢١-١٩٧٨/١١/٢٠) في ليبيا خلال مدة زيارته،

وبين الظروف التي تعيشها بلاده وحاجتها الى المساعدة الليبية. وعلى الرغم من أهمية هذه الزيارة، والتوضيحات التي قدمها القذافي لأعضاء المؤتمرات الشعبية، إلا أنها لم تتخذ قرارات سريعة بشأن الطلبات المالطية، ولم يصدر بيان حول المحادثات، والتغطية الصحفية للزيارة لم تكن واسعة، وفي حال التوصل إلى اتفاق بشأن المساعدات في المستقبل لمالطا، في مناقشات مينتوف والقذافي ، لن يكون الإعلان إلا بعد مناقشة الاقتراحات في المؤتمر الشعبي العام الذي سيبدأ اجتماعه في ١٦ تشرين الثاني[٦٠].

ناقشت المؤتمرات الشعبية الليبية، موضوع مالطا في اجتماعاتها التي عقدت بين ٢١ تشرين الأول ولغاية ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٨، تطرقت في القسم الثالث الخاص بالسياسة الخارجية من قراراتها وتوصياتها، إلى علاقة البلاد بمالطا، إذ تربطهما علاقات تأريخية وجغرافية وسياسية واقتصادية، فتقرر اعتماد برنامج تعاون ثنائي بين البلدين[٦١]، وأكدت الفقرة الثالثة منها العمل على "تحسين علاقات الجماهيرية مع كل من مالطا والنيجر"[٦٢]، وحدد القرار في الملحق الثامن له برنامج التعاون الثنائي بين البلدين في:

- استيعاب العمال المالطيين في البلاد بشروط تفضيلية.
- قيام ليبيا باستثمارات مباشرة في مالطا في مختلف الميادين، ولاسيما في ميدان الصناعة والسياحة.
- إقامة مؤسسات تعليمية.
- دعم مالي مباشر سنوي لمالطا وفقاً للإمكانيات المتاحة[٦٣].

وتذكر السفيرة البريطانية في مالطا ايلدرد (J S Eldred)، بأنها تحدثت مع السيد الفخري وهو الشخصية الثانية في السفارة الليبية، وسألته عما ورد في خطاب مينتوف حول المساعدات الليبية لمالطا، والمبالغ الكبيرة التي أشار اليها، وهل يؤكد ذلك؟، إلا ان الفخري لم يجب على أسئلتها بشكل مباشر، وتحدث عن التصريحات المعتادة للرئيس القذافي، واحتياج مالطا للمساعدات، وقال بانه من المستحيل التخلي عن مثل هذه المبالغ الكبيرة من المال، ومن الممكن أن تقدم دول عربية أخرى مساعدات إلى مالطا أيضا، وقال إن أي مبلغ مالي سيقدمه الليبيون، سوف لن يكون لحزب العمال المالطي، وإنما لفائدة الشعب المالطي لحاجته إليه لتحرير نفسه من القواعد العسكرية الأجنبية، كما حرر الليبيون أنفسهم من تلك القواعد[٦٤].

وكانت السفيرة قد سألت عن ضرورة دفع مثل هذه الأموال، في الوقت الذي سيتم إخلاء القاعدة البريطانية في مالطا في آذار من سنة ١٩٧٩؟، وفي معرض جوابه، يعتقد الفخري ان هذه المساعدات ستجعل من مالطا قادرة على التحرر، وان مالطا قامت بفعل ما عليها مقابل تلك المساعدات. وعلق الفخري بأن العديد من المالطيين عبروا عن انتقادهم للقرار البريطاني حول تقييد

تصدير النسيج المالطي إلى المملكة المتحدة[٦٥]. وتساءلت السفيرة إذا ما كان الناس يعتقدون بأن هذا القرار ذات دافع سياسي، ويقول الفخري إن المالطيين كانوا حساسيين ولم يكونوا يمتلكون النوايا الحسنة تجاهنا، وإن الليبيين لديهم المشكلة نفسها بالضبط مع المالطيين، وكما هو الحال بيننا وبين البريطانيين هناك شيء مشترك[٦٦].

أصبح رئيس الوزراء المالطي وحيدا بعد الانسحاب البريطاني من الجزيرة في ٣١ آذار ١٩٧٩، لذلك فان مينتوف استخدم تكتيكا للضغط على أوروبا عن طريق الاتصال بدول الشرق الأوسط للحصول على احتياجاتها[٦٧]. وكانت ليبيا تجد بانها فرصة جيدة للتخلص من النفوذ البريطاني في الجزيرة، وقدمت مساعدات مالية لمالطا حتى تكون في موقف قوي اثناء تفاوضها مع بريطانيا لإغلاق قاعدتها العسكرية، ويُعد القذافي الرئيس الأجنبي الوحيد الذي زار مالطا بمناسبة الانسحاب البريطاني منها في ٣١ آذار ١٩٧٩[٦٨].

ألقى القذافي خطابا طويلاً، أثناء احتفالات الشعب المالطي بانسحاب القوات البريطانية من القواعد العسكرية في سنة ١٩٧٩، أكد فيه على مساوئ الوجود الأجنبي في البلدان التي استعمرتها، وأن بريطانيا عدو مشترك للبلدين، مبينا الدور الليبي المادي والمعنوي في تحقيق هذا الانسحاب، ومن الواضح ان زيارة القذافي، وهو الرئيس الوحيد في العالم الذي حضر هذه الاحتفالات، كانت غايته إبعاد القوى الكبرى وقواعدها العسكرية من المنطقة برمتها؛ لأنها تقيد حرية ليبيا، وتحجم دورها، فقد ذكر في خطابه: "**ان الجلاء عن ليبيا أدى إلى الجلاء عن مالطا وأن الجلاء عن مالطا يعزز حرية ليبيا**"[٦٩].

كانت الحكومة البريطانية قد اعترفت بأن ليبيا من خلال مساعداتها ودعمها لمالطا، وتدخلها في المفاوضات بين بريطانيا ومالطا بهذا الاسلوب، سيعقد المفاوضات ويوسع هوة الخلافات بينهما، فيما يتعلق بعقود إيجار القاعدة البريطانية في الجزيرة[٧٠]. وفعلاً أعطى الدعم الليبي لمالطا قوة إضافية لإطالة المفاوضات مع بريطانيا، وفرصة لتأكيد مطالبها بالسيادة الوطنية، والاتجاه نحو الحياد، وكذلك استغلته أيضا في سبيل الضغط على حلف الناتو للحصول على الدعم المالي. بينما كانت القيادة الليبية ترجو من ذلك توجيه ضربة ضد الوجود الغربي في المنطقة ولاسيما بريطانيا[٧١].

وكان القذافي واضحا في أقواله بأن بلاده لا تريد لمالطا، أن تخرج من دائرة الفلك البريطاني، لتدخل في دائرة حلف الناتو، وحيث ذكر في خطابه في مالطا في ٣١ آذار ١٩٧٩، أن هذا الحلف عندما تحاول أن تحتوي مالطا، إنما "**يريد أن يستخدمها لنفس الأغراض التي استخدمها فيها الاستعمار البريطاني في الحروب السابقة ... ولكن الشعب المالطي اليوم غير الشعب المالطي بالأمس، فهو يدرك الاخطار التي تترتب على مالطا اذا ارتبطت بالحلف الاطلنطي**"، ومن هذا

المنطلق، فإن القذافي كان سخياً في وعوده لمالطا ، مؤكدا بأن بلاده لن تترك الشعب المالطي وحده، وأن مصير البلدين مصير مشترك[٧٢].

عمدت مالطا إلى سياسة المناورة لكسب الأصدقاء وزيادة الدعم الاقتصادي، عن طريق فتح قنوات الاتصال مع الدول المختلفة[٧٣]، وبشكل خاص إيطاليا، فقد شكك المالطيون في مساعي الليبيين حول شراء العقارات في مالطا، ووجدت الأخيرة في إيطاليا ضمانا للمحافظة على حيادها، واعتبرت ليبيا الخطوة المالطية تلك بمنزلة ضربة لمصالحها في مالطا[٧٤]. يبدو أن مالطا قد شعرت بالضغوط غير الاعتيادية عليها، لاختيار صف معين، وضرورة عدم الوقوع تحت تأثيرات دول معينة بحد ذاتها من جهة، وضمان استمرار المساعدات التي تصلها من أطراف متعددة من جهة أخرى.

وقد أغاضت المناورات المالطية تلك، الدول الأوروبية وليبيا على حد السواء، إذ إن مالطا التي أخذت تبحث عن النفط في الشرق الأوسط نتيجة لضعفها أمام ليبيا في ربيع سنة ١٩٧٩، فقد كانت تستورد جميع احتياجاتها من ليبيا، وقد أثار هذا التصرف الرئيس الليبي، وأعلن القذافي بان بلاده سوف لن تلبي احتياجات مالطا النفطية بعد حزيران ١٩٨٠[٧٥]. وقامت مالطا بالمقابل، بإيقاف بث الإذاعة الليبية التي مقرها في مالطا في ايار سنة ١٩٧٩[٧٦]. ومن المفيد قوله إن تصرف مينتوف هذا لم يكن فقط للأسباب التي ذكرناها سابقاً، بل لأن ليبيا طالبت بأن تكون هناك قواعد عسكرية لها على الجزيرة حسب ما جاء في مذكرة المخابرات الأمريكية، الأمر الذي قاد مينتوف إلى أن يقوم بهذه المناورة بعد رفضه الطلب الليبي[٧٧].

وقد شكى مينتوف من أن ليبيا لم تفِ بوعودها تجاه مالطا خلال العامين خلال ١٩٧٩ و١٩٨٠، بتقديم مساعدات وقروض لبلاده بقيمة (٨٥) مليون دولار، وقد حمل مينتوف نائب الرئيس الليبي عبد السلام جلود مسؤولية توتر العلاقات بين البلدين بسبب قضية الجرف القاري[٧٨]، لذلك فانها التجأت لضمان حيادها إلى إيطاليا[٧٩]، ويوغسلافيا، على اعتبارهما أقرب دولتين لمالطا[٨٠]، وقد تبين فيما بعد أن برنامج التعاون بين الدولتين، لم يتم الاتفاق النهائي عليه، إذ ارتبط بموافقة المؤتمرات الشعبية، على الرغم من الاتفاق الأولي أكد على الروابط التاريخية بين البلدين، والمساعدة الليبية في تمويل مشروع الميزانية والاستمرار في دعم المشاريع القائمة في ذلك الوقت[٨١]. وهذا ما قاد إلى إعلان الحكومة المالطية عن اعتزامها اعتبار بلادها محايدة بضمان الحكومة الايطالية، والاتفاق الذي أبرمته مع الأخيرة يقضي بمنع أي وجود للقوات الأجنبية على أرض الجزيرة[٨٢]. من الواضح أن المؤتمرات الشعبية كانت تحاول كسب الوقت من تأخير البت في موضوع المساعدات الليبية لمالطا، فضلاً عن المشاريع الاستثمارية، لحين النظر في قضية الجرف

القاري من قبل محكمة العدل الدولية. وورقة ضغط على الحكومة المالطية لثنيها من الارتماء في أحضان الدول الغربية والابتعاد عن ليبيا.

إن جهود التي بذلتها مالطا في تشرين الثاني من سنة ١٩٧٩، مكنتها من تخطي العقبات أمام العلاقات بين البلدين، فقد حصلت مالطا على مساعدة مالية من ليبيا قدرها (٥٠) مليون دولار في مدة أربع سنوات لتعزيز الصناعات التحويلية والطباعة وصناعة السفن والسياحة في مالطا، وتقوم مالطا بشراء كمية من النفط بقيمة (٣٥) مليون دولار، وبموجب هذا الاتفاق عادت الإذاعة الليبية إلى العمل مرة أخرى[٨٣]. لكن ليبيا أوقفت تصدير النفط إلى مالطا مع مطلع سنة ١٩٨٠ لحين حسم قضية الجرف القاري التي تمت الإشارة إليها سابقاً، فردت مالطا عليها بإيقاف بث محطة الإذاعة الليبية التي كانت تبث من مالطا مرة أخرى[٨٤].

أكدت مذكرة أمريكية في آب ١٩٨٠، أن العلاقات بين ليبيا ومالطا متميزة، على الرغم من أن القذافي لا يثبت على الرأي حسب وصف المذكرة، وأن رئيس الوزراء المالطي مينتوف يتميز بالتعالي، وأنهما يعتقدان بأن كل منهما يتلاعب بالآخر، والاحتفاظ بعلاقات ظاهرية بينهما، إذ كان القذافي يريد أن يعزز من ثقته بنفسه كونه زعيم مؤثر على الصعيد الدولي، بينما كان مينتوف يركز على الدعم المالي، حتى يعزز الاشتراكية في بلاده من خلال إنعاشها صناعياً. فهما لا يتفقان على الجوانب الواقعية في علاقاتهما[٨٥]. وأن لديهما رغبة مشتركة في تقليص نفوذ الدول الغربية في البحر الأبيض المتوسط[٨٦].

إن فترة السبعينات من القرن الماضي، كانت العلاقة بين البلدين على أتم وجه، على الرغم من أنها كانت مبنية على أهداف ورؤى خاصة بالبلدين، تحكمت بها المصلحة الآنية في بعض الأوقات والرؤية الاستراتيجية على المدى البعيد في أوقات أخرى، ومن الواضح أن الدول الأوروبية والعربية، كانت تعلم بقوة تلك العلاقة التي تربط البلدين. وما يدل على ذلك، أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عندما شكلت عددا من الوفود الوزارية لزيارة عدد من دول العالم في مطلع سنة ١٩٨٠، لشرح وجهة النظر العربية حيال القضية الفلسطينية، راعت في اختياراتها علاقة الدول العربية مع الدول التي تزورها تلك الوفود، لذلك فإن ليبيا ترأست وفدين منها لزيارة كل من مالطا واسبانيا والبرتغال واليونان والكونغو وزائير وانغولا[٨٧]، ومن المفيد ذكره أيضا، أنه خلال هذه المدة لم يشهد مالطا أي نشاط للمعارضة الليبية على الرغم من وجود عدد كبير من الليبيين على أراضيها[٨٨].

العلاقات الاقتصادية

تُعد العلاقات الاقتصادية الليبية المالطية المحرك الأساسي للعلاقات السياسية بين البلدين، وبخاصة الجانب المالطي، فمالطا تنظر إلى تلك العلاقات من منظور اقتصادي، إذ انها بحاجة إلى دعم اقتصادي خارجي بعد خسارتها لأهم مورد من موارد الدخل القومي للبلاد، وهو إيجار القواعد

العسكرية الأجنبية الموجودة على ارضها قبل سنة ١٩٧٩، إذ توقف هذا المورد بسبب جلاء القوات الأجنبية من البلاد، في حين كانت ليبيا تنظر إلى مالطا من الجانب الأمني والقومي، بعد أن شابت علاقاتها التوتر الشديد مع الغرب، لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، منذ قيام الثورة الليبية في سنة ١٩٦٩، وعدم تجديد الاتفاقيات الخاصة بالقواعد الأجنبية على أراضيها، والخروج من دائرة النفوذ الغربي. فحاولت ليبيا بوسائل كافة التخلص من الوجود الغربي العسكري في مياه البحر الأبيض المتوسط، وكانت مالطا تشكل نقطة استراتيجية حيوية لتنفيذ سياستها. فأقدمت على تقديم مساعدات، وإقامة استثمارات في المجالات المختلفة لذلك الغرض، وصلت قيمتها حوالي (١٢٠) مليون دولار ضمت مصانع وفنادق ومراكز ثقافية ومؤسسات تعليمية[٨٩].

بدأت مالطا تدنو من الدول العربية، لاسيما بعد الخلافات حول القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة، وكانت ليبيا بحكم الجوار الجغرافي والمصالح الاستراتيجية في مقدمة الدول التي فتحت معها قنوات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وكانت المشاريع الأولى التي دخلت حيز التنفيذ، تأسيس غرفة تجارية، وشركة استثمارية في سنة ١٩٧٢، باسم شركة الاستثمار الليبية المالطية، وكانت الأولى تمتلك (٦٠%) من أسهمها، وقد زادت قيمة الميزان التجاري بين البلدين، ففي سنة ١٩٧٣، صدرت مالطا بضائع إلى ليبيا بقيمة (١٥٥١٩٦٢) جنيه استرليني، واستوردت منها ما قيمتها (٧٨٠) ألف جنيه استرليني[٩٠]، وقد زاد الميزان التجاري في سنة ١٩٧٤، إذ بلغ حجم الصادرات المالطية إلى ليبيا (٢٧٧٩١٤٢)، جنيه إسترليني، أي إنها حققت زيادة بنسبة (٧٩%)، بينما انخفضت الواردات إلى (٤١٢٢٠) جنيه إسترليني أي ما نسبتها ٩٤%[٩١].

أسست الحكومتان الليبية والمالطية شركة استثمارية بموجب الاتفاقية التي وقعتها البلدان في ٢٨ حزيران ١٩٧٥، وعرفت باسم الشركة الليبية المالطية القابضة، كما وقعتا في السنة التالية على اتفاقية لإقامة المعهد العالي للتدريب والتأهيل بمنطقة تاجوراء الليبية، كانت مهمته تدريب المالطيين في مجال الكهرباء، وتقوم ليبيا بالإنفاق عليه[٩٢].

قامت المؤسسة الليبية للاستثمار بشراء (٣٥) فداناً من الأراضي في منطقة مارساسكالا (Marsascala) الواقعة في الجنوب الشرقي من مالطا، لبناء مجمع سياحي بقيمة (٢٠٠) مليون جنيه استرليني، لكن الحكومة المالطية أبطلت الصفقة فيما بعد، وانتقدت ليبيا الإجراء المالطي، إلا أنه لم يمنع من أن تقوم ليبيا بشراء فندق كورنثيا بلاس (Corinthia Palace)، مقابل مليون ونصف جنيه استرليني[٩٣]. وكانت شركات الاستثمار الليبية تسيطر على أهم المرافق الخدمية في مالطا في منتصف العقد السابع من القرن العشرين[٩٤].

شملت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، أغلب المجالات ومن بينها الطيران، إذ كانت مالطا تعمل على إنشاء شبكة طيران متطورة تؤمن النقل والخدمات المتنوعة، بين الجزيرة ودول المغرب

العربي وإيطاليا وبريطانيا، وكانت ليبيا من اقرب الدول العربية اليها[٩٥]. وأسست مالطا شركة للطيران في سنة ١٩٧٣، بمساعدة الخطوط الجوية الباكستانية[٩٦]. ونظراً لأهمية هذا الميدان المهم في عصب الاقتصاد، دخلت مالطا وليبيا في هذا المجال، فقد أسست الدولتان شركة طيران باسم ميدافيا (Medavia)، في سنة ١٩٧٨، وركزت أعمالها في بداية التأسيس على دعم الصناعة النفطية في ليبيا، لوجود عدد من الحقول في المناطق البعيدة عن البحر، وكان يعمل فيها (٢٦٠) شخصا، (٦٠) منهم يعملون في مطار طرابلس[٩٧].

في مجال النفط كانت مالطا تعتمد بشكل أساسي على النفط الليبي، ونظرا لضعف القدرة الاقتصادية، فإنها كانت ترجو من تقاربها من ليبيا ودعم مواقف الأخيرة في المحافل الدولية، على أن تحصل على معاملة متميزة، فيما يتعلق بالأسعار وغيرها[٩٨].

فقد كانت مالطا تستورد جميع احتياجاتها من النفط من ليبيا[٩٩]، إذ قدمت ليبيا تسهيلات كبيرة في هذا المجال، فقد وقع الطرفان اتفاقية في نيسان ١٩٧٥، لتصدير المنتجات النفطية إلى مالطا، وساعدت ذلك في تخلصها من الأعباء المالية الإضافية التي كانت تدفعها إلى شركات الشحن، لأن إيطاليا كانت تقوم بتصفية النفط ثم شحن مشتقاتها إلى مالطا، لأن الاتفاقية نصت على تصديرها بشكل مباشر من ليبيا إلى مالطا، فضلا عن تخفيض أسعارها لصالح بما يقارب دولار واحد لكل برميل حسب ما جاء في تصريح لرئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود[١٠٠].

استمرت ليبيا في دعم الاقتصاد المالطي، لاسيما في مجال النفط ومشتقاته، ففي سنة ١٩٧٨، أجرى البلدان مفاوضات مكثفة وباقتراح ليبي، لإنشاء مصفاة نفطية مشتركة بين البلدين في مالطا، لسد احتياجات مالطا وبأسعار مخفضة، وتقوم ليبيا بتأمين النفط الخام لها، وجاء ذلك المقترح ضمن سياسة تخفيف الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها مالطا، وتشجيعاً لها على تبني سياسة عدم الانحياز في سياستها الخارجية[١٠١].

كان للنفط دور محوري في رسم العلاقات بين البلدين، فمثلا عندما أوقفت ليبيا إمداداتها النفطية إلى مالطا (في اواخر سنة ١٩٨٠)، بسبب مشكلة الجرف القاري التي يُعد النفط السبب الأساسي في ظهورها[١٠٢]، قامت مالطا بإغلاق محطة الإذاعة الليبية والتي مقرها مالطا، وشاب البرود في العلاقات في تلك الفترة، ومع ذلك أن قادة البلدين كانوا يدركون أهمية العلاقات بين الطرفين، لاسيما المساعدات الاقتصادية التي كانت تحصل عليها مالطا، لذلك لم تكن تصل إلى القطيعة بين البلدين، فالأسعار الميسرة للصادرات الليبية النفطية إلى مالطا، والمساعدات المالية بملايين الدولارات، والمساعدات العسكرية بأسعار رمزية، والدعم الدبلوماسي لمواقف ليبيا في المحافل الدولية ودعم القضية الفلسطينية ظلت بصورة وأخرى مستمرة[١٠٣].

وكانت للشركات الاستثمارية الليبية اليد الطولى في مالطا، حيث تسيطر على أهم المرافق الخدمية، ومن أهم تلك الشركات، شركة كورنتيا المالطية، وتأسست شركة مشتركة بموجب اتفاقية عقدت بين الحكومتين في ٢٨ حزيران ١٩٧٥، باسم الشركة العربية الليبية المالطية القابضة[١٠٤]. وجاء تأسيسها تتويجا للزيارة التي قام بها القذافي لمالطا في كانون الأول ١٩٧٤[١٠٥]، وعملت الشركة في قطاع تشيد السفن لتحقيق التنمية، وخصصت رأسمال (١٢) مليون ليرة مالطية لإصلاح السفن وبناء سفن جديدة تتراوح حمولاتها بين ٣٠-١٢٠ ألف طن[١٠٦]. وهناك عدد كبير من العمال المالطيين الذين يعملون في ليبيا[١٠٧].

كانت ليبيا تنظر إلى الصيد البحري على أنه أحد الدعامات الاقتصادية، ولكنه لم يلقَ تركيزاً كبيراً في العهد الملكي، إذ كانت الطرق المعتمدة في الصيد والتخزين بدائية، على الرغم من بلوغ صيد أسماك التونة والإسفنج ذروتهما بين الحربين العالميتين، إلا أن النظام الجديد اهتم بهذا الجانب، كجزء من سياسته في تنويع الموارد الاقتصادية، عن طريق زيادة الموانئ وتشييد المرافق الخاصة بالتبريد والخزن في المناطق الساحلية للبلاد، ثم اقدم على بناء وتأسيس شركات مشتركة مع البلدان البحرية المختلفة ومنها مالطا[١٠٨].

في تموز ١٩٧٥، زار وزير الثروة السمكية والموارد الطبيعية الليبي عمر المعاقسي فاليتا، وجرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية تخص التعاون في مجال صيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، ووقع الوزير الليبي مع فريي ميكاليف (Mikaleef) وزير الزراعة والثروة السمكية المالطي الاتفاقية التي نصت على أن تقوم ليبيا بتزويد سفينتين لجر شباك الصيد والمعدات اللازمة الأخرى في عملية الصيد، على أن تقوم الحكومة المالطية بتوفير الفنيين والصيادين، وأكدت الاتفاقية على أن يكون الصيد مسموحاً في المياه الإقليمية للبلدين، وتقسم كميات الاسماك بالتساوي بين الطرفين[١٠٩].

لم تشكل السلع الليبية المصدرة إلى مالطا باستثناء النفط، رقماً ذات وزن في المبادلات التجارية، بل إنه في سنوات مختلفة لم تؤشر أي حركة في هذا المجال باستثناء سنة ١٩٧٣، اذ صدرت ليبيا سلعا قدر قيمتها بـ (٢٠٠) الف دولار، وفي سنة ١٩٧٥ (٣٢٠) الف دولار، وفي سنة ١٩٧٩ (٣٠٠) الف دولار [١١٠]. في حين كانت قِيَّم السلع المستوردة أكثر بكثير من السلع المصدرة، فقد بلغت قيمتها في سنة ١٩٧٣، (٢٥٠) مليون دولار وأخذت بالتزايد في السنوات اللاحقة وبالشكل الآتي[١١١]:

السلع المالطية المصدرة الى ليبيا (الف دولار)

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
المبلغ مليون دولار	٢.٥٠	٦.١٠	١١.٢٠	١٥.٧٠	٢٢.٩٠	٢٦.٩٠	٢٦.٥٠	٣٩.١٠

من الواضح ان العلاقات السياسية كان لها أثرٌ في الحركة التجارية بين البلدين، إذ بدأت الحركة بشكل تصاعدي متوازن خلال السنوات الأولى من قيام الثورة الليبية، ويبدو أن هذه الحركة تراجعت كثيراً مع التوتر الذي ساد العلاقات بين الطرفين مع نهاية سنة ١٩٨٠ ونتيجة لمشكلة الجرف القاري.

السياحة والعمال والثقافة

كان عدد لا بأس به من المالطيين يعملون في القواعد العسكرية البريطانية، وقد امتص إلى حد ما البطالة في البلاد، وان ما يترتب عبى الانسحاب البريطاني من قواعدها في مالطا، تسريح هؤلاء العمال، وبقائهم بدون عمل. وكانت ليبيا تدرك حجم الصعوبات التي تعانيها مالطا، فضلاً عن ان المبالغ التي كانت تحصلها عليها مالطا من إيجارات تلك القواعد تسد جزءاً كبيرا من ميزانية البلاد، ومن اجل الحفاظ على حياد مالطا والحيلولة دون وقوعها في فلك دولة أخرى، قال القذافي بمناسبة الجلاء البريطاني عن مالطا، "نحن سنمنح امتيازات وتسهيلات لآلاف من العمال المالطيين ليجدوا عملاً لهم بعد خروج القاعدة الانكليزية الاستعمارية من مالطا"[١١٢].

وعلى صعيد متصل، مثلت السياحة علامة واضحة في تطور العلاقات الليبية المالطية، إذ كانت مالطا من الوجهات السياحية المفضلة لبعض الليبيين، لاسيما بعد جلاء القوات الأجنبية عنها، وكانت النسبة في تزايد خلال الثمانينيات القرن الماضي، ففي سنة ١٩٨٠، كان الليبيون يشكلون نسبة (٢.٣%) من اعداد السياح الاجانب في مالطا [١١٣]. وفي الوقت نفسه، فإن ليبيا أيضا كانت وجهة مفضلة للمالطيين لأغراض السياحة فضلاً عن العمل، فقد كانت مالطا تأتي في المرتبة الخامسة من بين الدول الأوروبية، ووصل عدد السواح المالطيين ذروته في سنة ١٩٧٩، فقد وصلت نسبتهم حوالي (٦.٧%) من مجمل السواح الأوروبيين إلى ليبيا، وكانت كل من إيطاليا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا ومالطا تستأثر بحوالي (٧٢.٥%) من وجهة الأفواج السياحة الأوروبية، واخذت عديد السياح الأوروبيين بالتراجع منذ سنة ١٩٨٠، إذ وصلت نسبة المالطيين إلى (٢.٢%)[١١٤]، خلال سنة واحدة، وهذا الانخفاض شمل جميع الدول الأوروبية، فقد كانت إيطاليا تتقدم الدول الأخرى في سنة ١٩٧٩ بنسبة (٤٩.٣%)، انخفضت هذه النسبة إلى (٢٩%) في سنة ١٩٨٠[١١٥]. ولعل ذلك التراجع يعود إلى التوتر الذي شهده حوض البحر الأبيض المتوسط، بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا.

وفي الجانب الثقافي، كانت مالطا حاضرة في الفعاليات الثقافية الليبية، وبالعكس، فبعد مشاركة فرقة الفنون الشعبية الليبية في أحد المهرجانات الثقافية في مالطا سنة ١٩٧٧. قامت فرقة شعبية مالطية بالمشاركة في المهرجان الدولي الثالث الذي أُقيم في ليبيا للمدة ١٠ أيلول إلى ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٧، وكانت الفرقة مؤلفة من (٢٨) فناناً، وقدمت الفرقة سبعة عروض متنوعة(١١٦).

الخاتمة

في الختام نستنتج إنَّ المصالح الأمنية كانت محرك العلاقات الليبية المالطية، فالنظام الليبي كان يرنو إلى التخلص من النفوذ الأجنبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفضلا عن الهدف نفسه بالنسبة لمالطا، فإنها كانت تجد بأن الوصول إلى الهدف الأول لابد من الحصول على الدعم الاقتصادي من ليبيا؛ لتعويض خسائرها، جراء فقدانها للأموال التي كانت تحصل عليها من بريطانيا لقاء تأجيرها القواعد العسكرية الموجودة على أراضيها، أملاً في إدارة البلاد بعيداً عن النفوذ الغربي.

وظفت ليبيا إمكانياتها الاقتصادية لتحقيق أهدافها الأمنية في التخلص من القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة، لما تشكل من تهديد على أمنها القومي وديمومة ثورتها التي أطاحت بالنظام الملكي في سنة ١٩٦٩، في الوقت الذي كانت مالطا تنظر الى ليبيا كورقة رابحة للاستفادة منها اقتصاديا، بعد أن كانت تهيء نفسها للحصول على السيادة الكاملة، من خلال التخلص من القواعد الأجنبية على أراضيها، إذ كانت ستفقد جزء كبير من مواردها الاقتصادية المتأتية من ايجار تلك القواعد.

لقد اسهم العامل الجغرافي بين البلدين، في تطور تلك العلاقة في أحيان كثيرة، وتراجعها في أحيان أخرى. فهما من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، مما سهل عملية التواصل والعلاقات التجارية، والسياحة والاستثمار، هذا الى جانب توتر العلاقات في أحيان أخرى بسبب الجرف القاري وموارده النفطية.

الهوامش

(١) للتفاصيل ينظر: جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة مدبولي، (القاهرة ، ١٩٩٦)، ص ١٣٥-١٣٩.

(2) Mabel Loomis Todd, Tripoli The Mysterious, The Cambridge University Press, (U.S.A, 1912), P. 5-15.

(٣) بدأ التنظيم على شكل منظمة دينية خيرية، جابت عدة مناطق منها القدس، وبعد طردها منها لجأت إلى عكا، واخيرا تم طردها من فلسطين سنة ١٢٩١، واستقر أعضاؤها في جزيرة رودس، إذ أسسوا مملكة فيها برعاية من البابوية في روما. ومارسوا القرصنة في البحر، فدخلوا في معارك مع القوة البحرية العثمانية، انتهت بالقضاء على وجودهم في الجزيرة سنة ١٥٢٢. حولت المنظمة نشاطها إلى جزيرة مالطا بعد حصولها على موافقة الامبراطور شارل الخامس شريطة دفع مبالغ مالية وحماية طرابلس الغرب، ووافقت المنظمة على شروط الامبراطور، وتسلمت المناطق التي حددتها الوثيقة وأهمها مالطا وطرابلس الغرب في سنة ١٥٣٥. للمزيد من التفاصيل حول ظروف نشأة منظمة فرسان القديس يوحنا ينظر: عمر محمد الباروني، الاسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، مطبعة ماجى (طرابلس، ١٩٥٢)، ص ٧٠-٩٠.

(٤) سعاد منصور علي الزنتاني، النشاط التجاري لميناء بنغازي في العهد العثماني الثاني ١٨٣٥-١٩١٢، رسالة ماجستير (جامعة قاريونس، كلية الاداب، ٢٠١١)، ص ١٠٧-١٠٩.

)٥ حسين مسعود أبو مدينة، الموانئ الليبية: دراسة في الجغرافية الاقتصادية، ط٢، منشورات جامعة ٧ أكتوبر، (مصراتة، ٢٠٠٨)، ص ١١٤-١١٥.

)٦ الزنتاني، المصدر السابق، ص ٣٠.

(7) R. D. John, Historical Dictionary of Libya, Historical dictionaries of Africa No. 100, fourth edition, The Scarecrow (Oxford , 2006), p. 194.

(8) Todd, op.cit, P. 121.

(٩) للمزيد من التفاصيل ينظر: عمر محمد الباروني، الاسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، مطبعة ماجى (طرابلس، ١٩٥٢)، ص ٧٠-٩٠.

(١٠) الزنتاني، المصدر السابق، ص ١٢٦-١٤١.

(11)https://www.britannica.com/place/Malta .

(١٢) أنطوان غريب، "مالطا: حاملة الطائرات تعلن الاستقلال"، مجلة الوطن العربي، العدد (١١٤)، باريس، نيسان ١٩٧٩، ص ٤٠.

(13)Malta Today, Issue (106) 29 April 2009, www.archivemaltatoday.com.mt/2009/04/29/t9htma

(١٤) ولد في اب ١٩١٦ في مالطا، وحصل على الماجستير في الهندسة سنة ١٩٣٩ من جامعة أكسفورد، واصبح رئيسا لحزب العمال في سنة ١٩٤٩، شغل منصب رئيس الوزراء ووزير المالية في مالطا من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨، ومنذ استقالته في سنة ١٩٥٨، عمل معارضا لسياسة بريطانيا في بلاده، وفي سنة ١٩٧١، انتخب رئيسا ١٩٧١، واشغل هذا المنصب حتى سنة ١٩٨٤، توفي في سنة ٢٠١٢. https://delphipages.live/ar/%D9%85%D8%AA%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%AA/dom-mintoff

(١٥) مجلة الوطن العربي، العدد (٢٠٢)، باريس، كانون الأول ١٩٨٠، ص ٢١.

(١٦) اوراسيو كالديرون ، القذافي وعملية القدس، المنشأة العامة للتوزيع والنشر والاعلان (طرابلس، ١٩٨٣) ص ٩٢.

(١٧) حمدان، المصدر السابق، ص ١٤٣-١٤٤.

(١٨) محمد سعيد القشاط، ليبيا والعلاقات التاريخية مع دول الجوار، مكتبة جزيرة الورد (القاهرة، ٢٠١٧)، ص ١٧٦.

(19) TIMES of MALTA. Vol (2067), October 2011, https://timesofmalta.com/articles/view/gaddafi.381848 .

(٢٠) جريدة الشرق (ليبيا)، العدد (٦٦٠٧)، ٩ ايلول ١٩٦٩.

(21) www.en.wikipedia.org/wiki/Libya-Malta_relations.

(22) CIA- RDP 85T00287R000101910002-0, Malta – Libya Relation, p. 3.

(23)The Middle East Journal (Washington), Vol (26), No (1), Winter 1972, p. 47.

(24)https://www.britannica.com/place/Malta .

(25)Terence Mirabelli, "Malta: The silent revolution", The Middle East (London), No (9), June 1975, p. 17.

(26)Malta Today, Issue (106), 29 April 2009, www.archivemaltatoday.com.mt/2009/04/29/t9htma.

(٢٧) مجلة الوطن العربي، العدد (٢٠٢)، باريس، كانون الأول ١٩٨٠، ص ٢٤.

(28)The Middle East Journal (Washington), Vol (26), No (2), Spring 1972, p. 171.

(29)Terence Mirabelli, "Malta: The silent revolution", The Middle East (London), No (9), June 1975, p. 17.

(30) U.S. Library of Congress, Country Studies.us/Libya/83-htm.

(31)Terence Mirabelli, "Malta: The silent revolution", The Middle East (London), No (9), June 1975, p. 17.

(٣٢) القشاط ، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٣٣) السجل القومي: بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي الخامس ١٩٧٣-١٩٧٤، (لا توجد معلومات نشرية) ص ٨٤.

(34) TIMES of MALTA. Vol (2067), October 2011, https://timesofmalta.com/articles/view/gaddafi.381848 ; R. D. John, Historical Dictionary of Libya, Historical dictionaries of Africa No. 100,fourth edition, The Scarecrow (Oxford , 2006), p. 163.

(٣٥) بدأت مشاورات تأسيس هذا في سنة ١٩٧٢، بعد قرار الولايات المتحدة الأمريكية تقليص عدد قواتها في أوروبا، وتم اتخاذ القرار بتأسيسه في تموز سنة ١٩٧٣، بناء على التوصيات التي انتهت اليها تلك المشاورات والتي عرفت بـ (الكتاب الأزرق)، واستكمل المؤتمر اركانه في سنة ١٩٧٥، بعد عدة مراحل من الاجتماعات على مستويات مختلفة، والهدف الأساسي من تأسيسه هو تدارك القضايا السياسية والأمنية وحلها. وفي سنة ١٩٩٠، غير المؤتمر اسمه الى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OECD). https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/7/6

(٣٦) السجل القومي: بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي الخامس ١٩٧٣-١٩٧٤، (لا توجد معلومات نشرية) ص ٤٨٧-٤٨٨.

(٣٧) معمر القذافي، الثورة الشعبية والقضايا العربية والعالمية، ص ٥٦.

(38)Terence Mirabelli, "Malta: The silent revolution", The Middle East (London), No (9), June 1975, p. 17.

(39)The Middle East Journal (Washington), Vol (29), No (2), Spring 1975, p. 192.

(40)The Middle East (London), No (21), July 1976, p. 87-88.

(41) TIMES of MALTA. Vol (2067), October 2011, https://timesofmalta.com/articles/view/gaddafi.381848 ; R. D. John, Historical Dictionary of Libya, Historical dictionaries of Africa No. 100,fourth edition, The Scarecrow (Oxford m 2006), p. 163.

(42)The Middle East (London), No (21), July 1976, p. 87-88.

(43) TIMES of MALTA. Vol (2067), October 2011, https://timesofmalta.com/articles/view/gaddafi.381848 ; R. D. John, Historical Dictionary of Libya, Historical dictionaries of Africa No. 100,fourth edition, The Scarecrow (Oxford m 2006), p. 163.

(44) The Middle East (London), No (21), Julay 1976, p. 87-88.

(٤٥) السجل القومي: بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي التاسع ١٩٧٦-١٩٧٧، (لا توجد معلومات نشرية) ص ٤٤٠.

(٤٦) الجرف القاري هو الامتداد الطبيعي لليابسة داخل البحار والمحيطات، لأي دولة مطلة عليها، قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء البحر الإقليمي. وللدولة الساحلية حقوق سيادية على جرفها القاري وتستفيد من موارده الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/11/15

(47) R. D. John, Historical Dictionary of Libya, Historical dictionaries of Africa No. 100,fourth edition, The Scarecrow (Oxford m 2006), p. 163.

(٤٨) مجلة الوطن العربي، العدد (٢٠٢)، باريس، كانون الأول ١٩٨٠، ص ٢٤.

(٤٩) د.ك.و، ملفات وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم ٢٠٢٢٧/١١٥، علاقة ليبيا مع مالطا، تقارير ودراسات، ص ٨.

(50)The Middle East (London), No (21), July 1976, p. 88.

(٥١) مجلة الوطن العربي، العدد (٢٠٢)، باريس، كانون الأول ١٩٨٠، ص ٢٤.

(٥٢) مجلة الوطن العربي ، العدد (١٨٩) ، باريس، تشرين الأول ١٩٨٠، ص ١٧.

(53) TIMES of MALTA. Vol (2067), October 2011, https://timesofmalta.com/articles/view/gaddafi.381848 ; R. D. John, Historical

Dictionary of Libya, Historical dictionaries of Africa No. 100,fourth edition, The Scarecrow (Oxford m 2006), p. 163.

(54) TIMES of MALTA. Vol (2067), October 2011, https://timesofmalta.com/articles/view/gaddafi.381848

(55)Malta Today, Issue (106), 29 April 2009, www.archivemaltatoday.com.mt/2009/04/29/t9htma

(56) FCO, NF B020/16, Libyan – Maltese Relation, No (10), 6 November 1978, p. 1.

(٥٧) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر ابراهيم، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع (ليبيا ، ١٩٨١) ، ص ٣٠١.

(٥٨) السجل القومي: بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي العاشر ١٩٧٨-١٩٧٩، (لا توجد معلومات نشرية) ص ١٧١-١٧٣.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

(60) FCO, NF B020/16, Libyan – Maltese Relations, No (10), 6 November 1978, p. 2 .

(٦١) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة مؤتمر الشعب العام، قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية ١٩٧٦-١٩٩٠، المكتبة العامة للبرق والطباعة (ليبيا، د.ت)، ص ٧٩.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(64) FCO, NF B020/16, Libyan – Maltese Relations, No (10), 10 November 1978, p. 3

(65) Ibid, p. 3-4 .

(66) FCO, NF B020/16, Libyan – Maltese Relations, No (10), 10 November 1978, p. 3

(67) CIA- RDP 85T00287R000101910002-0, Malta – Libya Relation, p. 2.

(68) TIMES of MALTA. Vol (2067), October 2011, https://timesofmalta.com/articles/view/gaddafi.381848

(٦٩) السجل القومي: بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي العاشر ١٩٧٨-١٩٧٩، مصدر سابق، ص ٥٢٩-٥٣١.

(70) R. D. John, Historical Dictionary of Libya, Historical dictionaries of Africa No. 100,fourth edition, The Scarecrow (Oxford , 2006), p. 96.

(71) Ruth First, Libya The Elusive Revolution, Africana Publishing Company (New York , 1974), p. 214.

(٧٢) السجل القومي: بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي العاشر ١٩٧٨-١٩٧٩،مصدر سابق، ص ٥٣٤.

(73) CIA- RDP 85T00287R000101910002-0, Malta – Libya Relation, p. 2.

(74) Wriht, op.cit, p. 214.

(75) CIA- RDP 85T00287R000101910002-0, Malta – Libya Relation, p. 2.

(76) John Wright, Libya: A Modern History, Croom Helm (London, N.D) , p. 213.

(77) CIA- RDP 85T00287R000101910002-0, Malta – Libya Relation, p. 2.

(٧٨) مجلة الوطن العربي، العدد (١٨٦)، باريس، ايلول ١٩٨٠، ص ٤٨.

(79) R. D. John, Historical Dictionary of Libya, Historical dictionaries of Africa No. 100,fourth edition, The Scarecrow (Oxford m 2006), p. 164.

(٨٠) مجلة الوطن العربي، العدد (١٨٦)، باريس، ايلول ١٩٨٠، ص ٤٨.

(81) FCO, NF B020/16, Libyan – Maltese Relations, No (10), 3 December 1979, p 155.

(٨٢) مجلة الوطن العربي ، العدد (١٨٩) ، باريس، تشرين الأول ١٩٨٠، ص ١٧.

(83) CIA- RDP 85T00287R000101910002-0, Malta – Libya Relation, p. 2.

(٨٤) مجلة الوطن العربي ، العدد (١٧٩) ، باريس، تموز ١٩٨٠، ص ٥٠.

(85) CIA- RDP 85T00287R000101910002-0, Malta – Libya Relation, p. 1.

(86) Ibid, p. 1-2.

(٨٧) مجلة الأسبوع العربي، العدد (١٠٦١)، بيروت، شباط ١٩٨٠، ص ٢٨.

(٨٨) مجلة الوطن العربي، العدد (٤٥)، باريس، كانون الثاني ١٩٨٨، ص ٣٠-٣٥.

(٨٩) مجلة الوطن العربي، العدد (١٨٦)، باريس، ايلول ١٩٨٠، ص ٤٨.

(90) "Malta strengthens her Arab ties", The Middle East (London), No (11), August 1975, p. 34.

(91) "Malta strengthens her Arab ties", The Middle East (London), No (11), August 1975, p. 34.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

(٩٢) القشاط ، المصدر السابق، ١٧٧.

(93) "Malta strengthens her Arab ties", The Middle East (London), No (11), August 1975, p. 35.

(٩٤) القشاط ، المصدر السابق، ١٧٧.

(٩٥) غريب، المصدر السابق، ص ٤٠.

(96)Terence Mirabelli, "Malta: The silent revolution", The Middle East (London), No (9), June 1975, p. 17.

(97) https://maltaprofile.info/article/medavia-seeks-air-malta-collaboration

(98) CIA- RDP 85T00287R000101910002-0, Malta – Libya Relation, p. 1.

(٩٩) القشاط، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(100)The Middle East (London), No (9), June 1975, p. 40.

(١٠١) مجلة الوطن العربي، العدد (٨٤)، باريس، أيلول ١٩٧٨، ص ١٦.

(١٠٢) ظهرت هذه المشكلة في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي عندما بدأت مالطا تبحث عن النفط في البحر الأبيض المتوسط، واعترضت ليبيا على ذلك، وصل الأمر بليبيا ان ترسل قوات عسكرية لمنع مالطا من الحفر، ولم يتم حلها خلال مدة البحث، لذلك لم ندخل في تفاصيلها، وموضوع هذه المشكلة سيكون ضمن احد محاور مشروع بحث يعمل عليه الباحث حالياً.

(103) CIA- RDP 85T00287R000101910002-0, Malta – Libya Relation, p. 1.

(١٠٤) القشاط، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(105) "Malta strengthens her Arab ties", The Middle East (journal), No (11), August 1975, p. 35.

(106)The Middle East (journal), No (25), November 1976, p. 100.

(١٠٧) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر ابراهيم، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع (ليبيا ، ١٩٨١) ، ص ٣٠١.

(108) R. D. John, Historical Dictionary of Libya, Historical dictionaries of Africa No. 100,fourth edition, The Scarecrow (Oxford m 2006), p. 77.

(109) "Malta strengthens her Arab ties", The Middle East (journal), No (11), August 1975, p. 35.

(١١٠) صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٣-١٩٨٤، العدد (٤)، القاهرة، كانون الأول ١٩٨٦، ص١٨٠.

(١١١) صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٣-١٩٨٤، العدد(٤)، القاهرة، كانون الأول ١٩٨٦، ص١٨٣.

(١١٢) السجل القومي: بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي العاشر ١٩٧٨-١٩٧٩، (لا توجد معلومات نشرية) ص ٥٣٢.

(113) Adam Blake and others, "The Economic impact of Tourism in Malta", the university of Nottingham, (England , 2003), p. 13.

(١١٤) سعيد صفي الدين الطيب، مقومات التنمية السياحية في ليبيا: دراسة في الجغرافية السياحية، (جامعة القاهرة، كلية الآداب، ٢٠٠١)، ص ١٠١.

(١١٥) الطيب، المصدر السابق، ص ١٠٠-١٠١.

(١١٦) امانة الاعلام، الإدارة العامة للثقافة والإرشاد القومي، قسمات وملامح التنمية الثقافية في الجماهيرية، طباعة انتربريت ليمتد (مالطا، د.ت)، ص ٩٢-١٠٣.